

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 81 - 90
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

هيكل ومؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962–2012

مصيطفى عبد اللطيف

قسم العلوم الإقتصادية جامعة غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000, الجزائر

مقدمة:

عرف الاقتصاد الجزائري العديد من التغيرات والتعديلات، حيث ابتدأت التجربة التنموية بسياسات التخطيط المركزي والكبح المالي وامتلاك قطاعات النشاط الاقتصادي، لكن لم تنجح هذه التجربة في إحداث التنمية المطلوبة، وظهرت العديد من الاختلالات وعلى مستويات متعددة، فباشرت بذلك الدولة العديد من الإصلاحات لإحداث قطيعة شاملة مع المنظومة الاقتصادية السابقة وذلك بوضع الإطار المؤسساتي المنظم والموجه للاقتصاد الوطني في محاولة لتحريره من التوجه المركزي، وقامت كذلك بمحاولات لتطهير وإصلاح المؤسسات الاقتصادية والبنكية، لجأت فيها الجزائر إلى تطبيق سياسات إصلاحية شاملة مع بداية التسعينات متمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعمة من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تهدف إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والقابل للاستمرار وتحسين مستويات المعيشة، ثم باشرت بعد ذلك برامج للنمو والتنمية الاقتصادية مع بداية الألفية الثالثة قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وضمان التنمية المستدامة، فسطرت برنامجين للإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وخصصت لهما مبالغ مالية ضخمة، لتنشيط الطلب الإجمالي وخلق وظائف جديدة، من خلال الاستثمار في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج وتنويع النشاطات المنتجة في مختلف القطاعات.

من خلال ذلك نحاول التعرف في هذه الورقة البحثية على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال مسيرة 50 سنة من الاستقلال، **فكيف كانت نتائج ومؤشرات التنمية خلال هذه الفترة ؟**

إستراتيجية التنمية المعتمدة في الجزائر قبل الإصلاحات :

استندت إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر على سياسات التخطيط المركزي وكبح السياسات المصرفية والمالية, مما نتج عنه اختلالات حادة, وكان الاعتماد في إطار تلك الإستراتيجية على الدور المهيمن للقطاع العام في إدارة الاقتصاد, ومن ثم احتكاره للإنتاج والتوزيع والتوظيف والتجارة الخارجية, ولم تكن مساهمة القطاع الخاص في أحسن الأحوال أكثر من 5 %.

ولقد شكلت عوامل التحكم والرقابة جزءا من نظام إدارة الاقتصاد ولم يكن لها إرتباط يذكر بأوضاع ميزان المدفوعات ومدى توافر العملات الأجنبية ويشكل القطاع المالي والمصرفي الذي تملكه الدولة أداة التخطيط المركزي حيث اقتصر دوره على الإيفاء بالاحتياجات التمويلية للقطاع العام, وعدم قيامه بوظائفه الأساسية, كما ساعد على كبح القطاع المالي والمصرفي توفر الإيرادات النفطية التي تم توجيهها من خلال الجهاز المصرفي إلى المشاريع العامة[1].

ولقد انتهجت الجزائر سياسة التصنيع الثقيل الذي يعتبر النفط فيها عنصرا أساسيا وذلك بغرض بناء قاعدة صناعية محلية متكاملة واعتبرت الصناعة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة من الأولويات في إطار المخططات التنموية والتي يعول عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال القوة الدافعة للصناعة, كما اعتمدت على نظرية إحلال الواردات لترقية المنتجات النهائية، وإن تطبيق هذه الاستثمارات الضخمة لا يمكن أن تتولاه إلا الدولة, حيث تبنت نظام التخطيط المركزي[2] .

ولقد تمحورت إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر على المؤسسات الصناعية والتي كان على عاتقها مهام ثقيلة لقيادة التنمية, ولقد عرفت هذه المؤسسات العديد من الإختلالات, ظهرت بوادرها في بداية الثمانينات, ويمكن إرجاع فشل هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الطموحة للدولة للأسباب التالية[3]:

- ارتفاع العمالة والأساليب غير العقلانية المتبعة من طرف الدولة في التوظيف .

- ضعف الهياكل وهشاشة الظروف وعدم إستغلال الطاقات المتاحة .

- سوء التنسيق بين الهيئات والإدارات وصعوبة المراقبة .

- عدم ملائمة التكنولوجيا المستوردة للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية والمعرفية .

- ضعف إنتاجية العامل وسوء التسيير .

- الحاجة إلى الدعم المالي من الدولة, مع غياب النجاعة والمردودية.

وبشكل عام فإن إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر قد انجر عنها جملة من الإختلالات ذات مستويات متعددة يمكن ذكر أهمها في ما يلي[4]:

- الطابع التضخمي للاستثمار في الصناعة والهياكل القاعدية .

- إختلالات بين العرض والطلب .

- إنهيار الإستراتيجيات القطاعية وذلك من خلال النقص المزمن الذي تعرفه الطاقة الإنتاجية.

- إرتفاع حجم الواردات والذي جعل الاقتصاد شديد الحساسية للتمويل الخارجي .

- تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني للعائدات البترولية .

وبالتالي فإن هذه الإستراتيجيات التنموية أدت إلى النتائج التالية [5]:

-وصول النموذج المتبع في تنمية الاقتصاد الجزائري إلى نفاذ قدراته في إحداث الحركية التنموية المرغوبة وتحقيق الأهداف المعلنة، وانهيار التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية وبروز الإختلالات الاجتماعية.

- تفاقم القيود الواردة على الاقتصاد الوطني, فمقابل زيادة الطلب الاجتماعي فهناك محدودية في الموارد المالية التي إنعكست خصوصا في التأثير المفرط للاقتصاد الوطني بالإختيارات ذات المنشأ الخارجي, إضافة إلى الآفاق الضيقة فيما يخص تطور التوازنات المالية الخارجية .

1- الوضع الاقتصادي قبل سنة 1988:

قبل إعطاء بعض المؤشرات عن الوضع الاقتصادي قبل سنة 1988 نحاول إعطاء نظرة وجيزة عن الوضع, وذلك حتى نفهم طبيعة ومسببات الإجراءات التي أتبعت بعد 1988، وأهم هذه الخصائص ما يلي[6]:

- تخلف لم يحل : وقد نتج عن هذا التخلف تشابك المعطيات التالية، ثقل وزن الزراعة في الاقتصاد الجزائري وضعف التصنيع, البطالة, انخفاض الدخل الفردي .

- ثنائية اقتصادية : التي تعتبر أبرز نتيجة هيكلية عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال إدخال علاقات إنتاج رأسمالية, تظهر هذه الثنائية بتعايش نظاميين اقتصاديين أحدهما متطور والآخر متخلف (تقليدي), خاصة في القطاع الزراعي, وتظهر هذه الثنائية إقليميا, حيث توجد مناطق اقتصادية نامية وباقي التراب متخلف .

- اقتصاد مسيطر عليه: حيث تظهر التبعية الاقتصادية في أشكال مختلفة تجارية, تكنولوجية, مالية وبشرية .

- اقتصاد ضعيف:وذلك نتيجة للتبعية الاقتصادية والذي يتمثل في ضعف هيكل المبادلات الخارجية وفي العلاقات المالية .

- هيمنة القطاع النفطي الريعي على الاقتصاد: حيث انطلقت إستراتيجيات التنمية إعتماداً على عائدات الصادرات النفطية ولن يتحقق أي نمو إلا بسبب نمو القطاع النفطي والذي ساهم لوحده بنسبة 97% من إرادات العملة الأجنبية و3/2 من ميزانية الدولة .

- هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي .

- ضعف القطاع الخاص ومحدوديته : وذلك بسبب النموذج التنموي المتبع, وضعف البيئة الإستثمارية وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي وهيمنتها على القطاع المالي والمصرفي.

أما بالنسبة للوضع الإجتماعي فقد عرفت هذه الفترة البطالة والأمية .

أما فيما يخص الوضعية الاقتصادية الكلية فيمكن إظهارها من خلال المؤشرات التالية[7] :

- ارتفاع حجم الواردات بالكمية والقيمة, حيث جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتموين الخارجي, وتبعية الصناعة الجزائرية لهذه الواردات, مع ضعف تغطيتها بالصادرات خارج المحروقات من خلال إنخفاض معدل التغطية والمقدر بـ 16 % فقط, وهو ما يعكس ضعف المقدرة على التنافس الخارجي .

أما بالنسبة لميزان المدفوعات فهناك عجز مستمر, وتزايد خدمات المديونية خاصة بعد سنة 1986 .

بالنسبة للقطاع الفلاحي, فالزراعة عموما غير قادرة على ضمان وجبة غذائية أساسية للمستهلك الجزائري, فالمنتجات الغذائية الأساسية التي تعطي للفرد الجزائري طاقة من الغذاء هي منتوجات مستوردة بنسبة 87% كما أن معدل التغطية الزراعية في الجزائر هو أدنى معدل في منطقة المغرب العربي حيث يعادل فقط 1% مقابل 70% و35% لكل من المغرب وتونس .

ومقابل هذا الضعف فقد بلغت الفاتورة الغذائية أكثر من 2 مليار دولار, وهو ما يعادل ¼ من العائدات الخارجية للجزائر وهو ما يشكل ضغطا قويا على

وسائل الدفع الخارجية .

- الإختلال الهيكلي للمالية العامة والناجم بدوره عن اللجوء المفرط إلى تغطية عجز الخزينة العمومية بالإصدار النقدي في الفترة 83 و 1989 فقد بلغ عجز الخزينة المغطى بالإصدار النقدي سنة 1988 نسبة 12.7%من الناتج المحلي الإجمالي, أي كتلة نقدية لا يقابلها إنتاج حقيقي ودرجة تأثير ذلك في معدل التضخم .

- تفاقم الإختلالات المالية للمؤسسات العمومية وما ترتب عنه من قروض قصيرة المدى غير مجدية بالنسبة للبنوك .

- ارتفاع مذهل في نسبة السيولة (M2/PIB) حتى سنة 1988, في ظرف أهم ما ميزه ضعف الوساطة المالية وإرتفاع عمليات إعادة التمويل أمام البنك المركزي, حيث بلغت هذه النسبة 0.84 سنة 1988 مقابل 0.76 في سنة 1985 .

- تذبذب كبير في الأسعار النسبية مع إرتفاع نسبة التضخم رغم التعديلات التي مست معدل الصرف ابتداء من 1986 .

- تفاقم مشكلة المديونية : فبسبب الإستثمارات الضخمة وضعف الموارد المالية لجأت الدولة إلى الإستدانة من الخارج قصد تغطية هذا النقص, وقد ازدادت الحاجة إلى التمويل الخارجي خاصة مع الشروع في تنفيذ المخططات التنموية والجدول التالي يوضح تطور المديونية في السبعينات من القرن الماضي .

جدول رقم : 01 الدين الخارجي للجزائر 70– 1979 الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	الدين الخارجي	مؤشر الزيادة	الفائدة	الأصل	خدمة الدين
1970	944	100	10.10	34.60	44.70
1971	1260	133.47	16.50	52.60	69.10
1973	2991	316.84	67.20	232.90	300.10
1974	3412	316.44	221.00	494.60	715.60
1975	4593	486.55	215.20	250.50	465.70
1978	13687	1449.89	611.40	903.30	1514.70
1979	16510	1748.94	1249.70	1558.90	2808.60

source: Ahmed benbitour, l'Algérie au troisième millénaire, Ed: marinoor, Alger, 1998, p: 57.

نلاحظ النمو المتسارع للمديونية خلال هذه الفترة, والارتفاع الهائل لخدمتها, وبالتالي غياب إستراتيجية واضحة لسياسة الاقتراض, ورغم تغير أولويات التنمية بداية الثمانينات ومحاولات تصحيح المسار الاقتصادي وفي ظل استمرار السياسات غير الرشيدة، تَدَهور الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة, وهو ما يعكسه تطور المديونية خلال الفترة .

جدول رقم: 2 تطور المديونية خلال الفترة 80– 85 الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	الدين الخارجي	معدل خدمة الدين
1980	17040	27
1981	16066	26.7
1982	14891	31
1983	14412	34
1984	14133	37
1985	16398	36

source: IBID, p: 71.

2- الإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية:

إن السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر صاحبها مساوئ عديدة وأفرزت نتائج سلبية تمثلت في وجود لا

توازنات اقتصادية ومالية هيكلية تكبدها الاقتصاد الوطني, ولإعادة بعثه قامت الحكومة بإصلاحات اقتصادية عديدة منذ بداية الثمانينات، تمثلت هذه الإصلاحات في إعادة الهيكلة العضوية والمالية والتطهير المالي وإعادة النظر في عدد من القضايا مثل دور المؤسسة العمومية في الاقتصاد الوطني, دور الدولة في الاقتصاد .

وإن الانتقال من تنظيم اقتصادي مبني على أساس التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق يعتبر حتمية تاريخية [8], حيث يجب في بادئ الأمر التحضير والتنظيم لمرحلة انتقالية ترمى وتطمح إلى تصفية وتطهير هذه الإختلالات عن طريق وضع إطار إصلاحي للجانب النقدي والمالي[9].

وهنا يجب احترام ميكانزمات السوق والعمل على تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وتطبيق سياسات اقتصادية صارمة, وخلق المناخ المناسب لذلك مع ضرورة الاستفادة من تجارب الدول السابقة في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق .

وهو ما باشرته الجزائر بمجموعة من الإصلاحات, حيث وضعت العديد من التشريعات في العديد من المجالات, وقد شُرع في إصدار أولى نصوصها سنة 1988 إيذانا بدخول عهد جديد عرف بعهد الإصلاحات, وتتعلق هذه القوانين بالمؤسسات والتخطيط الاقتصادي وصناديق المساهمة والقانون التجاري والأسعار والعمل والجماعات المحلية وقانون النقد والقرض والأملاك والاستثمار والخوصصة إلى غير ذلك من القوانين المتتابعة [10].

وبالتالي فإن جوهر الأفكار الموجهة لعملية التنمية في هذه المرحلة هي إحداث قطيعة شاملة مع المنظومة الاقتصادية السابقة وذلك بوضع الإطار المؤسساتي المنظم والموجه للاقتصاد الوطني في محاولة لتحريره من التوجه المركزي وفي ظل هذا التوجه الجديد فإن دور الدولة ينحصر في أداء ثلاثة وظائف أساسية, الوظيفة الإدارية ووظيفة توزيع الدخل ووظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي وتعتبر إعادة هيكلة المؤسسات المالية والنقدية من المتطلبات الأساسية لاقتصاد السوق وبالتالي فإن حتمية الإنتقال إلى اقتصاد السوق وإدخال قيود الفعالية في التسيير أمران أساسيان يقود إتباعهما إلى إستئناف عملية النمو في سياق ميزته الأساسية الاستقرار, مع تحقيق المنظومة الأساسية لاقتصاد السوق والمبنية على الأسعار الحقيقية ووجود وساطة مالية جد متطورة والقطاع الخاص.

وإن جوهر التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري برزت من خلال قوانين 1988 وذلك على إثر إنهيار أسعار النفط إبتداء من سنة 1986, فباشرت الدولة تطهير وتقويم المؤسسات الاقتصادية وذلك على مرحلتين وفقا لمقاربتين متميزتين, تمثل الأولى المقاربة الممركزة, حيث أوكلت للخزينة العمومية مهمة إيجاد منافذ للإشكالات المطروحة, بينما تمثل الثانية المقاربة اللاممركزة, حيث أنها تقوم على إشتراك البنوك في تفعيل الإصلاح[11], فقامت بإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية والصناعية وعملية الخوصصة .

وقامت الدولة كذلك بمحاولات لتطهير وإصلاح المؤسسات البنكية, وذلك بسبب محدودية الإصلاحات التي باشرتها بداية السبعينات ونتيجة لما تميزت به المؤسسات البنكية من ضعف وهشاشة محافظها المالية, أصبح من الضروري تطهير محافظها وإعادة هيكلتها من أجل تسهيل إنتقالها إلى اقتصاد السوق بأقل تكلفة اقتصادية ممكنة, وهو ما شرعت فيه الجزائر منذ سنة 1986 بإدخال إجراءات الرقابة, ثم قوانين سنة 1988, ثم قانون النقد والقرض والذي فتح المجال لانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وهو (ما سنتعرض له في النقاط اللاحقة).

وقد كان الهدف من بداية هذه الإصلاحات هو استعادة التوازن الاقتصادي والمالي الكلي في البلاد, خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 والتي أدت إلى تفاقم الأوضاع وزيادة العجز الموازني والضغوط التضخمية وارتفاع الاستدانة الخارجية, لكن دخول الجزائر إلى إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي كان قبل أن تكمل الأطر القانونية وقبل الشروع في الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي, وقد كان من نتائجها سوء التسيير وعدم ارتفاع المردودية في أغلب المؤسسات, مما زاد من تعميق الأزمة, وبالتالي فشلت عملية إعادة الهيكلة في هذه المرحلة .

<u>3- الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي:</u>

لجأت الجزائر إلى تطبيق سياسات إصلاحية شاملة مع بداية التسعينات متمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعمة من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تهدف إلى إستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والقابل للإستمرار وتحسين مستويات المعيشة، وتعرف برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء, باقتراح من خبراء في شؤون

النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية (الصندوق والبنك الدوليين وذلك بهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار[12].

وتشمل هذه البرامج على حزمة متكاملة من السياسات وتمس المجالات الداخلية والخارجية وتتكون هذه البرامج من[13]:

- الإصلاح الهيكلي : ويشمل الإجراءات التي تهدف إلى التحسين والتوزيع الأمثل للموارد وتشمل الخوصصة والأسعار الحقيقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني .

- السياسة المالية: وذلك بغية الحد من عجز الميزانية وتحسين النفقات والنظام الضريبي وإزالة الدعم السلعي .

- السياسة النقدية: وذلك برفع أسعار الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية للائتمان المحلي والتحكم في الإصدار النقدي.

- إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية .

وقد عرفت الجزائر عدة تحولات في مجالات السياسة الاقتصادية منذ النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات, فعقدت عدة إتفاقيات مع صندوق النقد الدولي بداية من سنة 1989, ثم شرعت في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل ابتداء من أفريل 1994 حيث شرعت في تطبيق برنامج الإستقرار الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد الدولي لمدة سنة ثم برنامج للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاث سنوات متتالية من أفريل 95 إلى مارس 1998, وقد شمل هذا البرنامج مختلف أوجه السياسة الاقتصادية الكلية, وكان يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق معدل نمو مرتفع .
- تحقيق الإستقرار السريع لمعدل التضخم في مستوى منخفض.
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحسين إحتياطات الصرف.
- تخفيف آثار برنامج التصحيح الهيكلي .

وقد سمح هذا البرنامج بإمتصاص الكثير من الإختلالات, وتم التحكم في الضغوط التضخمية, وساهم في توازن الأسعار النسبية وتقليص عجز الخزينة وصرامة السياسة النقدية ونتائج جد إيجابية فيما يخص الإستقرار النقدي وتحفيز عملية إستئناف النمو حيث استأنف الاقتصاد الجزائري نموه الفعلي إبتداء من سنة 1995، وتم تحسين وضع ميزان المدفوعات وذلك بتقليص العجز الجاري وتخفيف خدمة الدين, وثم تدعيم مستوى المعيشة للفئات الإجتماعية الأكثر حرمانا .

وقد أجرت الجزائر مفاوضات مع البنك العالمي حول برنامج التعديل الهيكلي(PAS) وذلك من أجل مواصلة إستراتيجية النمو الاقتصادي ورفع مستوى التنافس في القطاعات وتحسين التنافس الخارجي قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي (المنظمة العالمية للتجارة, الشراكة الأورو متوسطية [14].

4- الدور الجديد للدولة ونتائج المرحلة الإنتقالية وإنجازات التصحيح الاقتصادي:

1-5 الدور الجديد للدولة :

بإعتبار الدولة قوة عمومية فإنها تستمر في الحضور في المنظومة الاقتصادية الجديدة, كتسيير بعض الوظائف, كالوظيفة النقدية, ضبط الأسعار وجباية الضرائب ..ويظهر دور الدولة من خلال الوظائف الثلاث التالية [15] :

-الوظيفة الإدارية للتنظيم والتأطير والتحكيم :سواء على صعيد تحقيق الاستقرار النقدي أو على الصعيد التجاري بضمان حرية الأسعار أو على مستوى تنظيم الجهاز الجبائي لتحفيز النشاط الاقتصادي وحماية الثروات وتوفير الجو المناسب للإستثمار .

-وظيفة إعادة توزيع الدخل الوطني والحماية الإجتماعية.

-وظيفة تنظيم الحوار والتشاور الاقتصادي والاجتماعي والهدف من هذه الوظيفة هو مواجهة الانعكاسات السلبية التي تعرفها المرحلة الانتقالية، من منظومة مبنية على الإحتكار والمركزية إلى منظومة مبنية على اللامركزية والحرية في اتخاذ القرارات, إضافة إلى أنه يجب على الدولة إنشاء الأطر اللازمة للحوار والتشاور وتوفير الخدمات الإجتماعية .

2-5 نتائج المرحلة الإنتقالية وإنجازات التصحيح الاقتصادي :

نتيجة للوضعية الحرجة التي عرفها الاقتصاد الجزائري, أعطت الدولة الأولوية لتطبيق سياسات الإستقرار الاقتصادي الكلي, وقد أسفر البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادي عن نتائج جد معتبرة على المستوى الكلي حيث تمكنت من إرساء مقومات الإستقرار الاقتصادي الكلي الذي مكنها من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المكملة لجهود التصحيح وتحقيق النمو القابل للإستمرار .

لم يتعد النمو 2.3 % سنويا في عقد الثمانينات من القرن الماضي, والذي استمر بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي والتدهور في الإستهلاك الفردي الخاص نحو 3% عبر الفترة 89-1995, زيادة البطالة ووصل المعدل إلى 28% سنة 1995، ووصول التضخم إلى أعلى مستوياته نهاية ديسمبر 1994 بنسبة 39% , وعجز الموازنة [16] .

أما بالنسبة للواقع الذي أفرزه برنامج التصحيح

الهيكلي فيظهر أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤشرات الكلية [17].

5-2-1 بالنسبة للنمو الاقتصادي:

حقق الاقتصاد الوطني معدلات نمو إيجابية ولو أنها متواضعة وقد أدت العوامل الخارجية دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج والتي من بينها إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين, ارتفاع الأسعار والكميات المنتجة من المحروقات, والظروف المناخية الملائمة والتي أدت إلى تحسين مردودية الإنتاج الفلاحي .

جدول رقم : 3 معدل النمو الاقتصادي للفترة 88–98.

السنوات	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98
معدل النمو (%)	2.8	2.9	0.1	2	2	2.2	0.9	3.9	4	4.5	4.7

المصدر :عبد الباقي روابح وشريف غياط , الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي , الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21 و 22 ماي، 2002، ص :9.

5-2-2 الميزانية العامة: سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج أو حتى بعد ذلك حيث إنخفض العجز من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 لتسجل الميزانية فائضا بلغ 3% , 2.4% , 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 96،97،98 على التوالي, ويرجع ذلك إلى تحسين الإيرادات الضريبية وإنخفاض النفقات العامة, وفي المقابل شهدت معدلات التضخم تراجعها هاما ومستمر مع نهاية فترة البرنامج حيث انخفض المستوى العام للأسعار حسب مصادر صندوق النقد الدولي من 29% سنة 1994 إلى 18.7% سنة 96 ثم 5.7% و5%سنتي 97 و 98 على التوالي وذلك كنتيجة طبيعية لسياسة الميزانية العامة المتبعة والمدعومة بتدابير نقدية صارمة .

5-2-3 ميزان المدفوعات : فقد سجل كذلك نتائج طيبة كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية .

أما بالنسبة للإحتياطات الدولية فقد شهدت تحسنا غير مسبوق وذلك نظر العوامل الخارجية المساعدة كإعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات, حيث انتقلت من 2.6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم 8 مليار دولار سنة 1997 .

جدول رقم: 4 تطور المديونية والاحتياطات الدولية للفترة 90– 1998 الوحدة: مليار دولار

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98
تطور المديونية الخارجية	28.37	27.8	26.67	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47
تطور خدمة الدين	8.89	9.50	9.27	9.05	4.24	4.24	4.48	4.46	5.18
تطور الاحتياطات الدولية	-	-	-	1.5	2.6	2.1	4.2	8	6.8

المصدر : نفس المرجع والصفحة .

5-2-4 الناحية الاجتماعية: فقد عرفت ظاهرة البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات تسريح العمال إذ انتقلت من 23 % سنة 1993 إلى أكثر من 29 % سنة 1997 ثم 29.2 % سنة 1999 وقد تراجعت النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية وكذلك قطاع الصحة كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة, مع تسجيل تراجع مستويات المعيشة نتيجة لارتفاع الأسعار من جهة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997 ثم 1500 دولار سنة 1999 وقد كان لها انعكاسات سلبية على المجتمع الجزائري رغم تحقيق درجة من الاستقرار الاقتصادي الكلي.

5-2-5 على مستوى التضخم: حيث كانت نتائج البرنامجين في كبح التضخم وخفضه إلى مستوى معقول، فنمو الكتلة النقدية تراجع من 21.5 % عام 1993، إلى 10.5% عام 1995، ليعود للارتفاع إلى **17.8**% عام 1998.

6-2-5 على مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات: فإن سياسات التصحيح، وبصورة خاصة سياسة سعر الصرف، التي طبقتها الجزائر لم تؤد إلى إحداث تحسن حقيقي في وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، على الرغم من التخفيضات المتتالية التي عرفها سعر صرف الدينار تجاه العملات الأجنبية الأخرى، وقد سجل رصيد ميزان المدفوعات في غالب فترة الإصلاح عجزا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: 5 رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات للفترة 96–2000

البيـــان	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان التجاري	4.13	5.69	1.51	3.36	12.30
رصيد ميزان المدفوعات	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.57

SOURCE: Banque d'Algérie, bulletin statistiques de la banque d'Algérie, juin 2006, pp:72-73.

وبسبب التبعية القوية لقطاع المحروقات فقد تأثر الاقتصاد الوطني بالصدمة الخارجية لعام 98-1999 المتمثلة في الانخفاض الحاد لأسعار البترول، ثم في سنة 2000 تمت العودة للاستقرار الاقتصادي الكلي وإرساء دعائم تعزيز الإستقرار المالي الكلي خصوصا النجاعة المالية المبررة بما يلي[18] :

- الانتعاش المتزايد لميزان المدفوعات وملائمة مؤشرات المديونية الخارجية .
- تعزيز الوضعية المالية, لا سيما تراكم الادخار المالي من طرف الخزينة.
- التحسين الملحوظ في سيولة البنوك المدعومة بتحسين معتبر في السيولة العمومية .
- تحسين شروط تمويل الاقتصاد, لاسيما الاستثمارات المنتجة في وضعية تتسم بتضخم متحكم فيه.

5- المسار التنموي الجديد للجزائر :

في محاولة لتنمية الاقتصاد الجزائري وإدماجه في منظومة الاقتصاد العالمي ومسايرة الظروف الدولية الجديدة، من خلال التطلع إلى إبرام الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، باشرت الجزائر جملة من البرامج التنموية، نتعرف عليها فيما يلي:

1-6 برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي 2001 - 2004) :

بدأت الحكومة الجزائرية في أفريل عام 2001، مخططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أطلق عليه اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي، مستخدمة في ذلك عائدات البترول لتنشيط الطلب الإجمالي وخلق وظائف جديدة، من خلال الاستثمار في البنية الأساسية، ودعم الإنتاج وتنويع النشاطات المنتجة في مختلف القطاعات، ورصدت لذلك اعتمادات مالية ضخمة بإنفاق مبلغ إجمالي 525 مليار دينار جزائري (حوالي 7 ملايير دولار أمريكي).

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي[19]:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق هذه الأهداف بتنشيط الطلب الكلي، ودعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة وانجاز هياكل قاعدية لبعث النشاط الاقتصادي.

2-6 البرنامج الخماسي التكميلي (برنامج دعم النمو 2009- 2005) :

مواصلة للمشاريع التي تم إقرارها وتنفيذها في برنامج الإنعاش الاقتصادي، انطلقت الجزائر في برنامج خماسي تكميلي للبرنامج السابق، يكون في مستوى التحديات التي كان لا بد للجزائر من رفعها، حيث قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بملغ 8705 ملايير دينار(114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق ومختلف البرامج الإضافية له لا سيما برنامج الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه نهاية سنة 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار(حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الأخرى[20].

وجاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف، نذكر منها [21]:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.

- تحسين ظروف معيشة المواطنين (بناء مليون مسكن، تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، تعزيز المنشآت الأساسية للصحة، توصيل الغاز والكهرباء والتزود بالماء الصالح للشرب.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- ترقية التشغيل والتضامن الوطني .
- تمويل برامج البلدية للتنمية .
- تحسين التوازن الجهوي، وتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا .
- رصد قرابة 350 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي .

وقد كانت القيمة المخصصة للبرنامج والمشاريع المضافة له كما يلي:

جدول رقم:6 البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005–2009 الوحدة: مليار دج

البيان	مخطط دعم الإنعاش الأقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع
المبالغ	1071	5394	432	668	1140	8705

المصدر: كريم بودخدوخ، مرجع سبق ذكره،ص: 203 (بتصرف) نقلا عن:

world Bank: a public expenditure review, report n: 36270, vol1, 2007, p: 2.

3-6 نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو:

يمكن أن نلخص أهم النتائج المتحصل عليها من خلال البرنامجين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم: 7 أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2001–2009

البيـــان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي (مليار دينار)	**4222**	**4537.7**	**5264.2**	**6112**	**7544.1**	**8514.8**	**9366.6**	**11090**	**10034.3**
التضخم	4.2	1.4	2.59	3.6	1.6	2.53	3.51	4.46	5.4
نمو الناتج المحلي %	2.7	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4
النمو السكاني %	-	1.5	1.5	1.6	1.6	1.7	1.8	1.4	1.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي	132	141	159	181	225	249	264	306	270
معدل البطالة %	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2
القيمة الإجمالية للواردات (مليون دولار)	**9482**	**12010**	**13222**	**17954**	**19857**	**20681**	**26348**	**37993**	**37400**

Source:- Banque d'Algérie, tableaux statistiques, Rapport :2004,2005,2006,2007,2008,2009,2010.

- محمد مسعي ، مرجع سبق ذكره، ص: 158.
- كريم بودخدوخ، مرجع سبق ذكره، ص: 215، 216، 223، 224.

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي زيادة معتبر خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي بمعدل: 44.76 %، وخلال الفترة 2005-2009 نموا بمعدل 33%،

وبالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فقد شهد تحسنا مطردا حيث وصل 6.9% سنة 2003 بسبب نمو قطاع المحروقات، ويرجع سبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي لاحقا إلى تراجع نمو قطاع المحروقات خلال السنوات الموالية، بالتزامن مع التحكم في التضخم إلى غاية 2007، مع تحسن مستوى التشغيل حيث نلاحظ انخفاض مستمر لمعدلات البطالة، في حين شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي تحسنا معتبرا خلال الفترة.

ورغم الزيادة في حجم العمالة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي وما تولد عنها من زيادة في الطلب الكلي لم تستغل من طرف جهاز الإنتاج المحلي، بل وجه الجزء الأكبر منه إلى الخارج ، وهي ما تبرره الزيادة المعتبرة في قيمة الواردات بمعدل 294% خلال الفترة 2001-2009.

وبشكل عام كتقييم لبرنامج الإنفاق العام للفترة 2001-2009 يمكن تسجيل ما يلي[22]:

- تسجيل تحسن في النشاط الاقتصادي مع تزايد الإنفاق العام.
- عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة وارتفاع حجم التكاليف بسبب سوء التسيير وعدم الرشادة في الإنفاق.
- هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر.
- ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للاستجابة للزيادة في الطلب الكلي.

4-6 برنامج توطيد النمو (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014):

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) بما في ذلك الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج السابق، أي خصص للبرنامج الجديد مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار)[23].

الخاتمة:

نتيجة للمسار التنموي الذي اتبعته الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي وعلى إثر أزمة انهيار أسعار المحروقات انكشف الاقتصاد على العديد من الاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية، وركود وانكماش النشاط الاقتصادي، وتزايد خطير لأعباء المديونية الخارجية، مما جعل الجزائر تلجأ إلى شروط صندوق النقد الدولي والقبول بها، ومباشرة إصلاحات اقتصادية وببرنامج للتثبت والتعديل الهيكلي، كرغبة لإنعاش الإقتصاد الوطني والإنتقال إلى إقتصاد السوق ومواصلة التحرير الإقتصادي.

وقد كان لهذه الإصلاحات نتائج إيجابية على صعيد استعادة التوازنات المالية والنقدية الكلية، وآثار سلبية على الناحية الإجتماعية.

وموازاة مع ذلك وفي إطار الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي باشرت الجزائر سياسة جديدة من التعاون والشراكة والانفتاح والتحرير الاقتصادي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والقيام بالعديد من جولات المفاوضات والتي كان لها العديد من الآثار الايجابية والسلبية على الإقتصاد الوطني.

وفي ظل الألفية الجديدة وتزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات والفوائض الإيجابية المحققة من قطاع المحروقات، باشرت الجزائر برامج تنموية، امتد البرنامج الأول (برنامج الإنعاش الإقتصادي) من سنة 2001 إلى سنة 2004، بهدف إنعاش الاستثمار ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى الطلب الكلي .

ثم استكملت الجزائر المسار التنموي الجديد بالبرنامج الخماسي الأول وهو برنامج تكميلي لبرنامج الإنعاش الإقتصادي، بهدف دعم النمو الإقتصادي وتنمية القدرات التكنولوجية، وتنمية البنى التحتية والمنشآت القاعدية للإقتصاد الوطني، امتد من سنة 2005 إلى سنة 2009، حيث كانت لهما نتائج إيجابية ممثلة في إنجاز العديد من المشاريع التنموية وتراجع مستويات البطالة وتحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، لكنه شهد عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع، وارتفاع حجم التكاليف بسبب سوء التسيير وعدم الرشادة في الإنفاق، إضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته للاستجابة للزيادة في الطلب الكلي.

وبذلك بذلت الجزائر مجهودات جبارة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية، وتحسين المستوى المعيشي لكافة أفراد المجتمع، وسطرت برامج تنموية (برنامج الانعاش وبرنامج دعم النمو الاقتصادي) ومن خلال نتائج هذه الدراسة يمكننا القول بأن سياسة التنمية الإقتصادية في الجزائر:

- مازالت لحد الساعة لم توفق في بلوغ أهداف التنمية الإقتصادية وانطلاق الاقتصاد.
- إن الاعتماد على النفط في إحداث التنمية عامل لا يمكن ضمان استمراره وبالتالي لا يمكن ضمان استمرار التنمية الاقتصادية. لذلك لا بد من :
- إيجاد سياسات تنموية تركز على رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية والتنافسية (خارج المحروقات).
- الإهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي والمحرك لعملية التنمية.

الهوامش :

1-مصطفى قارة, إصلاح القطاع المالي والمصرفي تجارب بعض البلدان العربية, ندوة القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة, 2-3 أبريل، 2000، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2002, ص: 147 .

2- رجم نصيب, أمال عياري, فاطمة الزهراء شايب, الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية, الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, سطيف, 29 30 أكتوبر 2001 , ص :3.

3- نفس المرجع, ص ص : 4-5 (مع التصرف) .

4-أنظر : - محمد براق, بورصة القيم المتداولة ودورها في تحقيق التنمية مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م) ، 1998-1999, ص : 336 .

- سعدون بوكبوس, الجزائر بين مرحلتين من أجل التنمية (69-90،89-2005)أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, (غ م) جانفي 1999, ص ص :185-186 .

5-سعدون بوكبوس, مرجع سبق ذكره, ص : 184 .

6-بن لوصيف زين الدين , تأهيل الاقتصاد الجزائري للإندماج في الاقتصاد الدولي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، بجامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 21 و 22 ماي، 2002.

7-سعدون بوكبوس , مرجع سبق ذكره , ص ص : 185- 186 .

8-المرجع السابق, ص : 197.

9-نجيب بوخاتم , دور الجهاز المصرفي الجزائري في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (غ م)، 2002 /2003, ص : 158.

10-محمد براق , مرجع سبق ذكره , ص ص : 337-342.

11-نجيب بوخاتم , مرجع سبق ذكره , ص : 159.

12- عبد الحق بوعتروس, سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ..الإنجازات والتحديات, الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس, سطيف, 29 /30 أكتوبر 2001, ص : 3.

13-نفس المرجع , ص :4

14- سعدون بوكبوس, مرجع سبق ذكره , ص ص :220-223 .

15-نفس المرجع, ص ص : 211-215.

16-صالح تومي , ماذا تحقق في الجزائر بعد أكثر من عقد من التحول الاقتصادي, مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة, مجلة دولية متخصصة تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر , العدد 11, 2004 , ص ص :14-23.

17-أنظر : عبد الباقي روابح وشريف غياط , الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر, الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة ، يومي 21 و 22 ماي، 2002, ص ص : 4-8 .

18- محمد لقصاصي, الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر ، صندوق النقد العربي , أبوظبي، 2004 , ص : 3.

19-كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001/2009، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2009/2010، ص ص: 193، 194.

20-محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، مجلة سداسية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، عدد 10/2012، ص:147.

21-كريم بودخدوخ، مرجع سبق ذكره، ص: 202 (بتصرف)

22-كريم بودخدوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 224-227 (بتصرف).

23-محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص: 147.